"العبودية" في ليبيا: أزمة المهاجرين تبلغ مستويات جديدة

بواسطة بين فيشمان (/ar/experts/byn-fyshman)

ديسمبر
متوفر أيضًا باللغات:
English (**/policy-analysis/slavery-libya-migration-crisis-reaches-new-heights**)

عن المؤلفين

بين فيشمان (/ar/experts/byn-fyshman)

بين فيشمان هو مساعد باحث سابق في معهد واشنطن

تحليل موجز

أثار التقرير الذي بثته شبكة "سي أن أن" حول مزادات "العبيد" في ليبيا منذ عرضه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر موجة غضب دولية فقد احتج فنانون أفارقة وشخصيات رياضية بارزة في أوروبا خلال تقديم عروضهم وخلال المباريات على هذا الأمر واندلعت التظاهرات أمام السفارات الليبية في بروكسل ولندن وباريس وغيرها من المدن وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إنه "شعر بالرعب" لمشاهدة اللقطات السرية داعياً "جميع السلطات المختصة إلى التحقيق في هذه الأنشطة دون تأخير وتقديم الجناة الى العدالة". ومن جهتها دعت فرنسا إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي وخلال الاجتماع الذي عُقد في 28 تشرين الثاني/نوفمبر سلّط المسؤولون الضوء على الحاجة إلى فرض عقوبات واتخاذ تدابير صارمة أخرى بحق المتاجرين بالبشر إلى جانب تعزيز التعاون مع السلطات الليبية وقد طغت هذه المسألة أيضاً على القمة السنوية للاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي التي عُقدت في 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر حيث اقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة المهاجرين إلى بلادهم ونشر قوات أمن أوروبية لمعالجة الأزمة بدورها وعدت الحكومة الليبية بالتحقيق بتقارير بيع "العبيد" لكنها طلبت المزيد من المساعدات الدولية للتعامل مع التحديات التي تطرحها مشكلة الهجرة

وناهيك عن موجة الغضب أثارت الأزمة توترات على صعيد أهداف الاتحاد الأوروبي المخصصة لليبيا فمن جهة يدعم الأوروبيون عملية إحلال السلام التي تقودها الأمم المتحدة لاستئناف عملية الانتقال السياسي في البلاد ويوافقون على أن استقرار ليبيا يصبّ في مصلحتهم ومن جهة أخرى غالباً ما تسعى إيطاليا وفرنسا وغيرهما من الدول إلى الحدّ من تدفق المهاجرين من خلال إبقائهم في ليبيا مما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم وتعزيز المؤسسات الإجرامية مثل "أسواق العبيد" السرية وستتواصل على الأرجح الجهود القصيرة الأمد للتخفيف من الأزمة الإنسانية ولكن من دون وجود حكومة مستقرة وعملية ترمي إلى دمج الميليشيات ضمن العمل الشرعي لحماية الدولة ستستمر ظاهرة "استعباد" المهاجرين واستغلالهم

العمالة القسرية وأزمة الهجرة

في نيسان/أبريل المنصرم بدأت "المنظمة الدولية للهجرة" بدق ناقوس الخطر بشأن العمالة القسرية في ليبيا بعد إجراء مقابلات مع مهاجرين فارين فالفارون في ليبيا والنيجر رووا قصصاً متشابهة جداً: قام مهربون كانوا قد دفعوا لهم المال لنقلهم إلى الساحل ببيعهم أو خُطفوا على يد المتاجرين بالبشر على طول الطريق وتعرّض الكثيرون للابتزاز من أجل دفع مبالغ إضافية لقاء حريتهم أما آخرون فأُسروا مجدداً بعد فرارهم أو تحريرهم من قبل جماعات مختلفة وخلال فترة احتجازهم غالباً ما تعرضوا لسوء المعاملة وسوء التغذية والاعتداء الجنسي وقد صوّر تقرير "سي أن أن" هذا الإجرام على أفضل وجه وإذ ادعت الصحافية من أصول صومالية أنها مهاجرة تبحث عن أحد أقاربها تمكّنت مع منتجها سراً من تسجيل مزاد لبيع البشر وحملت معها الدليل على ذلك

يشار إلى أنه يصعب تحديد نطاق هذه المشكلة لكن يُقدر أن يكون 20 ألف مهاجر يعيشون حالياً في مراكز اعتقال تابعة للدولة في

ليبيا بمن فيهم افراد باءت محاولاتهم لعبور البحر المتوسط بالفشل او القي القبض عليهم قبل ان يتمكنوا من الإبحار. وتشير بعض التقديرات إلى أن مئات آلاف من المهاجرين الآخرين قد هربوا من الاحتجاز ولا يزالون يبحثون عن طرق لمغادرة البلاد. وفي هذا الإطار صرّح المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بعد عدة زيارات قام بها فريقه إلى المراكز الليبية في تشرين الثاني/نوفمبر بأن "العديد من المحتجزين سبق أن تعرضوا للاتجار والخطف والتعذيب والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والعمالة القسرية والاستغلال والعنف الجسدي الحاد والتجويع والفظائع الأخرى خلال رحلاتهم عبر ليبيا وغالباً ما كانت هذه الممارسات على يد المتاجرين أو المهربين". وقد وَصف ظروف المهاجرين المحتجزين بأنها "وصمة عار على ضمير الإنسانية".

الأسباب الجذرية

يبدو أن تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا واستغلال المهاجرين الأفارقة عموماً ينتجان عن عاملين أساسيين. أولاً يقوم عدد كبير من المتاجرين باستغلال يأس المهاجرين للوصول إلى أوروبا فينصبون لهم الأفخاخ ليعلقوا في ليبيا ويعمدون إلى ابتزاز أسرهم للحصول على المزيد من الأموال وإلى بيعهم كـ "عبيد" أو استغلالهم في تجارة الجنس إذا لم يقبضوا المال. ولدى هؤلاء المهربين مُطلق العنان في ليبيا مستغلين غياب القانون في البلاد تماماً كما فعل تنظيم «الدولة الإسلامية» بين عامي 2015 و2016 عندما سيطر على سرت. ويتداخل المهربون وأفراد العصابات مع مشهد الميليشيات السائد مما يجعل من الصعب للغاية تقليص أنشطة إحدى الجماعات من دون التأثير على مجمل الأرباح.

فعلى سبيل المثال بعدما تمّ تكليف ميليشيا ودفع أجرها للحدّ من المهاجرين في صبراتة التي تعتبر نقطة انطلاق مهمة إلى أوروبا تعرضت لهجوم من قبل ميليشيا منافسة استاءت من تراجع عائداتها من عمليات التهريب نتيجة ذلك. وقد دفع العنف المتأتي بحوالي 13 ألف مهاجر للانضمام إلى نظام الاحتجاز المكتظ أساساً في أيلول/سبتمبر وحده. وتماشى هذا الارتفاع مع انحدار ملحوظ في أعداد الوافدين الشهرية إلى إيطاليا من 23500 في تموز/يوليو إلى 4 آلاف في آب/أغسطس. وقد هبطت أنماط الهجرة العامة على مسار وسط البحر المتوسط بنحو الثلث في 2017 بالمقارنة مع حوالي 160 ألفاً اعتباراً من الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ثانياً لم تتمّ معالجة العوامل الرئيسية التي تدفع بالمهاجرين إلى المخاطرة وخوض هذه الرحلات غير الآمنة - أي الفقر وغياب الفرص في بلدانهم الأصلية - بشكل مناسب. وفي عام 2015 أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوق ائتمان للطوارئ برأسمال قدره 3.2 مليار يورو من أجل تسهيل إدارة الهجرة عند نقطة المنشأ في أفريقيا. وقد تمت الموافقة حتى الآن على برامج تنمية اقتصادية وأخرى تركّز على الهجرة بقيمة 1.9 مليار يورو لكن نظراً إلى الفقر والقدرات المتدنية للغاية التي لا تزال تسود الدول المستهدفة لا بدّ من توسيع المبادرة التي يقودها الاتحاد الأوروبي بشكل كبير وإلا سيكون مصير المساعي الرامية إلى الحدّ من الهجرة إما الفشل أو التسبّب بازدياد انتهاكات حقوق الإنسان داخل دول مثل ليبيا.

وخلال قمة الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي انضمّت فرنسا وألمانيا إلى عدد من الدول الأفريقية في الموافقة على تسهيل الإعادة الطوعية للمهاجرين الأفارقة إلى بلادهم الذين اختاروا ليبيا منصة انطلاقهم إلى أوروبا. وسوف تطبّق "المنظمة الدولية للهجرة" المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي كما ستحدد السفارات الأفريقية العاملة في ليبيا مواطنيها وترتّب مغادرتهم مع السلطات الليبية - في مهمة لوجستية معقّدة. وفي البداية ستتمّ إعادة سكان مخيّم يضمّ 3800 مهاجر بينما تعمل السلطات المعنية على تحديد أهداف إضافية.

أما بالنسبة لاقتراح ماكرون بأن اللجوء إلى خطوة عسكرية قد يكون ضرورياً لمكافحة المهربين فهو لم يَخض في تفاصيله بعد. وحالياً يشارك نحو 4 آلاف جندي فرنسي في جهود مكافحة الإرهاب في الساحل. كما تدعم باريس المبادرة المشتركة بين بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر (المعروفة باسم الدول الخمس في الساحل الأفريقي) الرامية إلى تعزيز جهود أمن الحدود في المنطقة. وقد يسعى ماكرون إلى تمديد رقعة انتشار هذه الجهود من أجل استهداف الاتجار بالبشر في الصحراء الجنوبية في ليبيا. لكن أي تواجد عسكري فرنسي على الساحل الليبي سيكون أكثر صعوبة في التنفيذ من الناحيتين السياسية واللوجستية وسيعقّد على الأرجح مساعي السلام التي يقودها الممثل الخاص للأمم المتحدة غسان سلامة.

معالجة الأزمة

يسلّط الكشف عن "أسواق العبيد" في ليبيا الضوء على الطابع الملح لخطة سلامة الرامية إلى إعادة الانتقال السياسي إلى مساره الصحيح وترسيخ حكومة وحدة متفق عليها. وحتى الآن أُبلغ عن التقدم المحرز في تعديل "الاتفاق السياسي الليبي" ويجري مفاوضات ناشطة بشأن شروط هذا الاتفاق بين "مجلس النواب" و"المجلس الأعلى للدولة" غير أن الانقسامات الداخلية ضمن كل فصيل منافس قد اتسعت خلال هذه العملية (**http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-un-action-plan-for-libya-prospects-and-challenges**). ويكتسي الحوار العسكري بين الجماعات المسلحة أهميةً مماثلة حيث يجب أن يتطرق إلى خطوات مشتركة لمواجهة العصابات والمتاجرين بالبشر. ولا بدّ من إيجاد حل لعناصر الميليشيا الذين يشاركون في هذا الاتجار - سواء من خلال

عفو عام مقابل التخلي عن السلاح والتسريح الواضحين او المحاكمات الجنائية

وعلى الرغم من أن أزمة المهاجرين ليست ملحةً كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة يتعين على واشنطن أن تضطلع بدور مهم يتمثل بضمان أن تكمّل الجهود الأوروبية المتعلقة بالهجرة الجهود السياسية التي يقوم بها سلامة بدلاً من معارضتها ويؤدي ذلك إلى حوار وثيق أمريكي- فرنسي حول نطاق أفكار ماكرون العسكرية فالولايات المتحدة تدعم أساساً الجهود العسكرية الفرنسية في المنطقة وتمدّها بوسائل النقل والتزود بالوقود والمساعدات الاستخبارية ويمكن توسيع هذا الدعم لتمكين الجهود الفرنسية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والإرهاب في جنوب ليبيا الشاسع وإذا سعت باريس إلى توسيع عملياتها نحو الساحل سيتوجب على واشنطن ضمان أن تكون المهمة مكمّلة لمصالح الولايات المتحدة والأمم المتحدة فضلاً عن ذلك في وقت يتعين فيه على الاتحاد الأوروبي تمويل معظم العمل الذي تقوم به "المنظمة الدولية للهجرة" لإعادة المهاجرين إلى بلادهم بالتزامن مع تحرك ليبيا لإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين يمكن أن توفر الولايات المتحدة للمنظمة المزيد من التمويل لحالات الطوارئ لتحقيق هذا الغرض كما فعلت عندما قدّمت مساهمة بقيمة مليون دولار في عام 2016.

وأخيراً يتعين على واشنطن ممارسة الضغوط على السلطات الليبية لتكون متجاوبةً بقدر الإمكان في معالجة أزمة الهجرة ويشمل ذلك مساعدة دول أفريقية أخرى على إعادة مواطنيها قدر المستطاع عوضاً عن وضع عوائق بيروقراطية غير ضرورية وخلال زيارة رئيس الوزراء فايز السراج الأولى إلى واشنطن في 30 تشرين الثاني/نوفمبر والأول من كانون الأول/ديسمبر تجنبت الإدارة الأمريكية التطرق إلى جدل ظاهرة "الاستعباد" في القراءات الخاصة باجتماعه مع الرئيس ترامب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون ووزير الدفاع جيمس ماتيس لإبقاء التركيز على الأرجح منصباً على دعمه ودعم "المؤتمر الوطني العام" وعملية الأمم المتحدة لكن تُعلّق الآمال حتماً على أن يكون قد تمّ تناول هذه المسألة خلف الأبواب الموصدة فالفضائح التي برزت مؤخراً شوّهت سمعة ليبيا وعلى جميع الذين يطمحون إلى قيادة البلاد معالجة هذه القضية بسرعة بهدف التركيز على المشاكل الداخلية الملحة الأخرى

بين فيشمان هو زميل مشارك في معهد واشنطن وقدعمل مديراً لشؤون شمال أفريقيا في "مجلس الأمن القومي" الأمريكي في الفترة 2011-2013. ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)

TOPICS

الديمقراطية والإصلاح **(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah/)**

الشؤون العسكرية والأمنية **(ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/)**

المناطق والبلدان

شمال أفريقيا **(ar/policy-analysis/shmal-afryqya/)**